

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-29 يناير 2008

—

EX.CL/379 (XII)

تقرير الدورة الاستثنائية الأولى
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة
ميراندا، 24-27 سبتمبر 2007

—

تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي حول

الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة

ميدراوند، جنوب أفريقيا، 24-27 سبتمبر 2007

تم إنشاء مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في 1971 من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) باعتباره منتدى رفيع المستوى تجتمع قادة إفريقيا للتداول حول المسائل المتعلقة بالتنمية الصناعية في القارة. ومنذ إنشائه، كان مؤتمر وزراء الصناعة الإفريقيين يجتمع كل سنتين تحت إشراف اليونيدو. ومع إنشاء الاتحاد الإفريقي وتركيزه أكثر فأكثر على تعزيز الصناعة كجزء من مهامه، وقعت مفوضية الاتحاد الأفريقي واليونيدو، خلال اجتماع مؤتمر وزراء الصناعة السابع عشر في القاهرة في 2006، مذكرة تفاهم حددت مجالات التعاون بين المنظمتين بغية الإسراع بالتنمية الصناعية في إفريقيا. تخول مذكرة التفاهم لمفوضية الاتحاد الأفريقي الدور الريادي في تنظيم اجتماعات وزراء الصناعة الإفريقيين في المستقبل.

ونظرا لأن الموضوع الرئيسي لقمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2008 هو التصنيع في إفريقيا وبغية ضمان الإعداد الجيد لهذه القمة، فإن إدارة التجارة والصناعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي قد أعدت عددا من الأنشطة بالتعاون مع اليونيدو. تشمل هذه الأنشطة عدة اجتماعات استشارية واجتماعات لمجموعة الخبراء وكذلك عقد الاجتماع الأول لهيئة مكتب مؤتمر وزراء الصناعة السابع عشر. ناقشت اجتماعات مجموعة الخبراء مسائل مواضيعية رئيسية ضرورية لصوغ استراتيجية إنمائية صناعية منسجمة مع إفريقيا هما "التقييد بالمعايير وتقييم المطابقة من أجل تنمية التجارة المستدامة في إفريقيا". و"برنامج الاستثمار للقدرات الإنتاجية الإفريقية"

وكجزء من التحضيرات لقمة يناير 2008، تم عقد الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر وزراء الصناعة للاتحاد الأفريقي بالتعاون مع اليونيدو باستضافة جمهورية جنوب إفريقيا في ميدراند في الفترة 24-27 سبتمبر 2007. كان الهدف الرئيسي للدورة هو صوغ استراتيجية صناعية في إفريقيا وخطة عمل. حضر المؤتمر ممثلو 48 دولة عضوا بما في ذلك 31 وزيرا أفريقيا. كما حضر المؤتمر 13 موفدا عن الأقاليم والهيئات ومنظمات الأمم المتحدة.

عقد اجتماع كبار المسؤولين الذي سبق الاجتماع الوزاري يومي 24-25 سبتمبر 2007. بحث الاجتماع 7 مواضيع رئيسية هي تقارير اجتماعات مجموعة الخبراء واستنتاجات وتوصيات المائدة الكبرى لسنة 2007 حول الموارد الطبيعية، وتنويع الإنتاج من الموارد الطبيعية إلى منتجات مصنعة ورفع مستوى النمو الصناعي: تحدي تأمين الطاقة في إفريقيا والابتكار والعلم والتكنولوجيا لصالح التصنيع وإعداد استراتيجية صناعية قارية شاملة ومشروع خطة العمل.

لاحظ كبار المسؤولين أن الميزة التفضيلية لإمكانيات إفريقيا على الأمدين القصير والمتوسط تكمن في مواردها الطبيعية الهائلة وهي الزراعة، المعادن، الطاقة، الغابات، صيد البحر والثروة المائية. توفر هذه الموارد فرص الاستغلال المباشر وكذلك تشكل وسيلة لأفريقيا لتحصل على ميزة تفضيلية من خلال معالجة الموارد (إضافة القيمة سفليا) وتطوير صناعات مضافة إلى الموارد (إضافة القيمة علويا). أيد الاجتماع صوغ سياسة منسجمة تعتمد على الموارد وتتبنى استراتيجية لتصنيع أفريقيا ثاقبة تأخذ في الاعتبار خطة العمل الموحدة حول العلم والتكنولوجيا في أفريقيا

خلال الدورة الاستثنائية الأولى التي أخذت شكل نقاش مفتوح، تم تقسيم النقاش إلى جلستين رئيسيتين تناولت الأولى منهما تنويع الإنتاج من الموارد الطبيعية إلى منتجات مصنعة، بينما ركزت الثانية على إعداد استراتيجية قارية صناعية شاملة وتنفيذها. وبحث المؤتمر التقارير المقدمة إليه من قبل كبار المسؤولين. خلال المناقشات، تم التشديد على أهمية التعجيل بمسار تصنيع إفريقيا لمواجهة التحديات الإنمائية في القارة. كما تم التشديد على ضرورة إيجاد استراتيجية صناعية مرتكزة على الموارد وعلى التعاون ما بين البلدان والأقاليم في تنفيذ هذه الاستراتيجية. وتمت أيضا مناقشة مختلف العناصر الخاصة بالاستراتيجية وخطة العمل من أجل تنفيذها.

عند نهاية المداولات، اعتمد مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين تقريرا وقرارا كما بحث الاجتماع مشروع خطة العمل وإعلان القمة حول التنمية الصناعية لأفريقيا وأوصى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات باعتماد الوثيقتين خلال قمة يناير 2008. أكدت جمهورية جنوب إفريقيا على عرضها استضافة الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر وزراء الصناعة في تاريخ تتم المشاورات بشأنه.

يشرفني أن أقدم التقريرين والقرار وخطة العمل ومشروع إعلان القمة الصادرين عن الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر وزراء الصناعة للاتحاد الأفريقي.

تقرير الدورة الاستثنائية الأولى
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة

المقدمة:

1- عقدت الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة على مستوى الوزراء يومي 26 و 27 سبتمبر 2007 في جالاجير إستايت، ميدراند، جنوب أفريقيا. ترأس مراسم الافتتاح معالي السيد رشيد. م. رشيد، وزير التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية باعتباره رئيسا للمؤتمر. وكان ضيف الشرف معالي السيد مانديس مابلوا، وزير التجارة والصناعة لجمهورية جنوب إفريقيا.

الحضور:

2- حضرت الاجتماع الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوركينا فاسو، بروندي، الكامرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السنغال، سيراليون، جنوب إفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

3- كما حضرت الاجتماع المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية: الكوميسا، جماعة شرق إفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

4- كانت ممثلة في الاجتماع أيضا المنظمات الأفريقية والدولية التالية: إلى جانب المنظمات غير الحكومية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، مؤسسة داباد اليابانية، بنك التنمية الأفريقي، الاتحاد الأفريقي للغرف التجارية والصناعية، المنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد المقاييس، النيباد، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الأونكتاد، مينتاك وبنك الإيكواس. ترفق القائمة الكاملة للمشاركين في الملحق 1.

الوقائع:

البند 1 من جدول الأعمال: الجلسة الافتتاحية:

كلمة الترحيب لرئيس المؤتمر معالي الوزير المهندس رشيد م. رشيد:

5- في كلمته الترحيبية، أعرب رئيس مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة السابع عشر (كامي 17)، معالي وزير التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية السيد رشيد م. رشيد، عن تقديره لاستضافة جمهورية جنوب أفريقيا للاجتماع وأبرز أهمية هذه الدورة الاستثنائية للمؤتمر تحضيراً لقمة الاتحاد الأفريقي المقبلة التي ستعقد تحت موضوع " التصنيع". ثم ذكر أيضاً بالتحديات التي تواجه الصناعة في أفريقيا على الرغم من الإمكانية الاقتصادية الضخمة التي تزخر بها مؤكداً على ضرورة مراجعة أولويات أفريقيا لمعالجة آفة الفقر في القارة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن العالم اليوم أصبح تنافسياً بشكل كبير ومن ثم يتعين اتخاذ التدابير الضرورية الفورية من أجل مواجهة تحديات الاقتصاديات الصغيرة بالإضافة إلى الحاجة إلى تحقيق التكامل الإقليمي لمواجهة تحديات وفورات حجم الإنتاج. وقام بتعداد بعض التحديات حاثاً الوزراء على تكثيف الجهود في التعاون الأفريقي البيني

6- استرعى الوزير انتباه الاجتماع إلى القوة السياسية المتنامية لأفريقيا على الساحة الدولية في الوقت الذي تظل فيه قوتها الاقتصادية لا تتناسب مع هذا الدور. يتعين على أفريقيا رفع القيمة المضافة على منتجاتها الخاصة. كما أضاف قائلاً إن التنمية الصناعية هي نقطة البداية للوصول إلى الأسواق. وأكد معالي الوزير من جديد أنه ليس من الضروري التركيز على الإنتاج فحسب ولكن أيضا بناء القدرة الإنتاجية التي تأخذ في الاعتبار متطلبات الأسواق الدولية إلى الجودة. ثم أكد أيضا على ضرورة تعزيز التعاون في التدريب على التكنولوجيا وتقاسمها بين البلدان الأفريقية. وأعلن عن المبادرة الأفريقية لتحويل التكنولوجيا التي تهدف إلى بناء القدرات في التنمية التكنولوجية. وأخيرا، أكد من جديد على التزام مصر بدعم تنمية أفريقيا في مكافحتها للفقر.

كلمة السيد كاندي يومكيلا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

7- في كلمته، أشاد الدكتور كاندي يومكيلا المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بمفوضية الاتحاد الأفريقي على جعل التنمية الصناعية تنصدر الأجندة الإنمائية الأفريقية. وأقر بالقيادة القوية لحكومة مصر باعتبارها رئيسا لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للتنمية الصناعية ودعمها لحكومات جنوب أفريقيا وغانا وتونس عند استضافتها للأنشطة التحضيرية التي سبقت انعقاد الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة.

8- ثم قدم المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية موجزا عن بعض الأعمال التي قامت بها منظمته كمتابعة للاجتماع الأخير لمؤتمر

9- أبلغ الدكتور يومكيلا الاجتماع بأنه قد تم تنظيم أربعة اجتماعات لفرق الخبراء من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والنيباد بغية تحديد المسائل الرئيسية لبحثها من قبل الوزراء. كما تمت أيضا صياغة سلسلة من البرامج لتنفيذ خطة العمل في خمسة مجالات هامة تتمثل في: رفع مستوى قدرات الانتاج والتجارة، تشجيع الاستثمار، توفير العمل المثمر واللائق والدائم للشباب، الأمن في مجال الطاقة، أنظمة الابتكار الصناعي.

10- أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة البرازيل، عملية المشاورات حول الطاقة الأحيائية في يوليو 2007 . وبغرض تعزيز التعاون الجنوبي الجنوبي، يجري إعداد مبادرتين حول "قرية ذات اتجاه واحد- منتج واحد " و "تزويد أفريقيا بالكهرباء" بدعم من حكومتي الصين واليابان.

11- ثم أثار الدكتور يومكيلا بعض المسائل لبحثها من قبل الوزراء:

- الفقر المتزايد مقابل النمو ورواج السلع.
- من السلع إلى المنتجات ذات القيمة العالية.
- دعائم النمو
- نزاهة النقاط المرجعية للتقدم المحرز.
- القدرة التنافسية والابتكار.

• خلق فرص العمل من خلال التصنيع المعتمد على العمالة.

- 12- اختتم المدير العام كلمته مشيراً إلى أنه في العقود القليلة القادمة، يجب أن تركز مساعي أفريقيا على استخدام التصنيع باعتباره قوة ديناميكية تدفع حركة التحول الاقتصادي لموارد القارة الطبيعية والبشرية.

كلمة السيدة إليزابيث تانكو، مفوضة التجارة والصناعة للاتحاد الأفريقي:

13- رحبت مفوضة التجارة والصناعة للاتحاد الأفريقي السيدة إليزابيث تانكو نيابة عن رئيس المفوضية بجميع الوفود وشكرت حكومة وشعب جمهورية جنوب أفريقيا على حفاوة الاستقبال وعلى جميع الإجراءات المتخذة من أجل ضمان السير الجيد لأعمال المؤتمر. كما شكرت الوزراء على مشاركتهم المكثفة في المؤتمر.

14- ثم ذكرت ببعض القرارات الصادرة عن الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة المنعقد في القاهرة في 2006، وتطرقت بالخصوص إلى المقرر الذي يمنح مفوضية الاتحاد الأفريقي الصلاحية للدعوة إلى عقد دورات مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة وكذلك المقرر الذي دعا المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى أن تقوموا معاً بتنظيم اجتماعات الخبراء. تم بحث تقارير هذه الاجتماعات من قبل اجتماع كبار المسؤولين تمهيداً لعقد الدورة الوزارية الحالية. التي ستبحث توصيات ومشروع خطة العمل.

15- تطرقت المفوضة بإسهاب إلى التزام المسؤولين السياسيين للاتحاد الأفريقي لصالح تصنيع القارة على الأمد القصير وهو الالتزام الذي أكدته قرار تخصيص قمة يناير 2008 لموضوع تصنيع أفريقيا. فالتصنيع هو أفضل وسيلة تمكن القارة من الشروع في حركية إنمائية حقيقية التي تنعكس لا محالة من خلال التحويل المحلي للمواد الأولية بغية إضافة القيمة عليها

16- ثم استعرضت المفوضة الشروط الرئيسية التي ينبغي توفرها من أجل الشروع في مسار التصنيع. في هذا الصدد، ذكرت بضرورة تدريب الكفاءات المهنية والقدرات الإنتاجية. لهذا الغرض دعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لأن تنفذ، من خلال استخدام الاعتمادات المالية المخصصة في إطار عقد التصنيع في أفريقيا، المبادرة الأفريقية للقدرات الإنتاجية ولو أن أفريقيا في حاجة إلى برنامج أوسع بغية الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق المتوفرة في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة الاقتصادية. عند تناولها العناصر الأخرى الضرورية لإطلاق مسار التصنيع دعت الوزراء إلى تحليلها بشكل معمق خلال بحث مشروع خطة العمل.

17- استرعت المفوضة الانتباه إلى ضرورة استغلال الطلب المتزايد على المواد الأولية الأفريقية من قبل البلدان الناشئة في الجنوب لإقامة شراكات استراتيجية مع هذه الأخيرة يتم من خلالها مراعاة المصالح الأفريقية ذات الأولوية.

18- في ختام حديثها، دعت المفوضة البلدان الأفريقية التي تتمتع بقاعدة صناعية قوية نوعا ما لأن تكون قاطرة لمسار تصنيع القارة الشامل. وشكرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لدعمها و تمنى أن تعمل جميع البلدان الأفريقية على تعزيز دورها.

كلمة ضيف الشرف:

19- في كلمته، رحب معالي السيد مانديسي مبالوا، وزير التجارة والصناعة لجمهورية جنوب إفريقيا بجميع الضيوف في جنوب أفريقيا وأعرب عن

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال:

20- **البند 2 من جدول الأعمال:** تم اعتماد جدول الأعمال من دون تعديلات.

البند 3 من جدول الأعمال: تنظيم العمل:

21- اعتمد الاجتماع ساعات العمل التالية:

الفترة الصباحية: 9ر00 - 11ر00

الفترة المسائية: 14ر30 - 19ر00

(4) بحث تقرير كبار المسؤولين:

22- عند بحث تقرير كبار المسؤولين الذي قدمه ليسوتو، مقرر المؤتمر، أعرب

الوزراء عن ارتياحهم لمشاركة كبار مسؤوليهم في المناقشات و كذلك في

تحرير التقرير. وعليه، أحاط الوزراء علما بالتقرير.

(5) الجلسة التفاعلية وتبادل وجهات النظر حول ما يلي:

(أ) تنويع الإنتاج من الموارد الطبيعية من منتجات مصنعة بما في ذلك بحث توصيات المائدة المستديرة الكبرى 2007 حول الموارد الطبيعية.

(ب) وضع استراتيجية صناعية قارية شاملة وتنفيذها بما في ذلك تمكين النمو الصناعي والمبادرة الإفريقية للتكنولوجيا والابتكار ومنبر الاستثمار وإقامة البنية التحتية للنوعية.

23- تبعا للعروض الوجيزة التي قدمها الخبراء حول الموضوعين المذكورين أعلاه بطلب من الوزراء، أجرى الوزراء نقاشا صريحا حول أهم المسائل التي أثارته العروض.

24- فيما يخص تنويع الإنتاج من الموارد الطبيعية من منتجات مصنعة بما في ذلك بحث توصيات المائدة المستديرة الكبرى 2007 حول الموارد الطبيعية، تمت إثارة المسائل التالية وإصدار توصيات بشأنها:

25- خلال النقاش أحاط الوزراء علما بنتائج المائدة الكبرى 2007 حول إدارة الموارد الطبيعية ولاحظوا إن الموارد الطبيعية التي تسخر بها إفريقيا من شأنها أن تدفع بحركة النمو والتنمية في القارة. كما لاحظ الوزراء أن إضافة القيمة من خلال الصناعات المبنية على الموارد تكتسي أهمية كبيرة. وفي هذا الصدد، أكدوا على ضرورة تعميق التكامل الإقليمي وتجميع الموارد وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتعبئة الأعمال الجماعية على المستوى الإقليمي من أجل تحقيق أسواق واسعة وتخفيض تكاليف الصفقات وبناء وفورات حجم الإنتاج.

26- لاحظ الوزراء أن توسيع قدرة التصنيع في إفريقيا من خلال إضافة القيمة للموارد سيتطلب موارد مالية كبيرة. ولمواجهة هذا التحدي، أوصى الوزراء بالاهتمام بإعادة التركيز على الموارد المالية الإفريقية (على سبيل المثال بنك التنمية الأفريقي، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا) من أجل تمويل إضافة القيمة في القارة. كما أوصوا أيضا باستخدام صناديق المعاش وآليات الابتكار الأخرى.

27- لاحظ الوزراء أن رواج السلع الآسيوية يضع إفريقيا أمام تحديات ومخاطر مشتركة. ولمواجهة هذه التحديات ينبغي على إفريقيا اتخاذ مواقف وصياغة استراتيجيات مشتركة. كما لاحظوا أيضا أن إفريقيا تحتاج إلى أعمال موحدة ورفع مستوى المزايا الإنمائية التي يمنحها التطور العالمي بالموارد. إن نجاح الأوبك يمكن أن يساعد على صياغة الاستراتيجيات الإفريقية. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تقوم إفريقيا بتحديد الأبعاد الرئيسية للتنمية (تنمية البنية التحتية، إضافة القيمة على الموارد، تحويل المهارات، العملة المحلية، المشتريات المحلية، إلخ) بغية إقامة شراكات ذكية مع البلدان المستوردة للموارد. غير أن الوزراء لاحظوا أيضا إضافة القيمة للموارد غالبا ما تسيطر عليها الشركات عبر الوطنية الكبيرة. ولتعزيز قدرة إفريقيا على المقايضة والتفاوض، أوصى الوزراء بأن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي باتخاذ إجراءات ومواقف مشتركة. وينطبق الأمر أيضا على المفاوضات مع الفاعلين العالميين الناشئين. وينبغي أن تقود مفوضية الاتحاد الإفريقي هذه العملية.

28- لاحظ الوزراء أنه على الرغم من أن الموارد المعدنية تدر حاليا عائدات عالية، فإن هذه الأخيرة تتدفق غالبا خارج إفريقيا نظرا للأنظمة المعدنية والجبائية غير المناسبة. وفي هذا السياق، دعا الوزراء إلى مراجعة القوانين الخاصة بالمعادن والأنظمة الجبائية الإفريقية من أجل تمكين

29- أكد الوزراء أيضا أن أفريقيا تحتاج إلى توسيع صناعاتها من الموارد الطبيعية في الوقت الذي تقوم فيه بتتويج المنتجات المصنعة. ويتطلب ذلك وضع نهج شاملة ومتكاملة للتنمية. فيما يخص صياغة استراتيجية تصنيع تعتمد على الموارد، لاحظ الوزراء أن تحقيق إفريقيا لموارد زراعية ضخمة مع توفير إمكانيات عمالة كبيرة يعيقه بشدة نقص البنية التحتية (التكاليف اللوجستية المرتفعة) ونقص المدخلات الزراعية (الأسمدة) ونقص تمويل المزارعين ونقص الأنظمة المائية (الري) ونقص أنظمة المعلومات (نشر الخدمات) ونقص العائدات الزراعية (الإعانات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). لاحظ الوزراء أنه يتعين على الحكومات لعب دور هام لمعالجة النقص التي تعاني منها السوق الأفريقية من خلال ممرات التنمية مثل نظام نفقات المشاريع للنيباد. بحث الوزراء نظام نفقات المشاريع باعتباره أداة ثمينة لتوسيع البنية التحتية في أفريقيا. ولاحظوا أيضا أن البلدان الأفريقية في مراحل مختلفة من التنمية. ويتطلب هذا أن تأخذ أية استراتيجية قارية واسعة النطاق في الاعتبار منحنيات التعلم والسياقات الخاصة وممتلكات كل بلد.

30- لاحظ الوزراء أيضا أن استراتيجية التنمية الصناعية الأفريقية يجب أن تكون مطابقة لسياسات واتفاقيات التجارة بما في ذلك مسائل منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية والاتفاق المتعلق بجوانب اتفاقية

31- لاحظ الوزراء أنه على الرغم من أن استغلال الإمكانيات المعدنية الأفريقية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر له مميزات قصيرة الأمد، فإن السيطرة الأجنبية على الثروة المعدنية الأفريقية ليست مستدامة سياسيا على الأمد الطويل. وعليه، ينبغي أن تقوم أفريقيا بتسهيل تنمية رأس المال المعدني المحلي من خلال وضع شروط على الترخيص وإنشاء مؤسسات مالية للتنمية خاصة بالتقيب على المعادن من أجل مساعدة الشركات الصغيرة للموارد.

32- لاحظ الوزراء أن الصناعات الأفريقية المعتمدة على الموارد تحتاج أن تكون قادرة على التنافس على المستوى العالمي ومن أهم العراقيل التي تواجهها الكلفة العالية للوجستيات في إفريقيا. ويمكن معالجة ذلك من خلال ممرات التنمية المتكاملة التي توفر البنية التحتية الفعالة الكلفة لإمكانيات الموارد الطبيعية (نظام نفقات المشاريع للنيباد).

33- علاوة على ذلك، لاحظ الوزراء أنه على الرغم من أن تنمية الموارد تتيح فرصا ضخمة لأفريقيا، فإنها تحمل أيضا مخاطر معتبرة في شكل ما يعرف بـ"شح الموارد". ولاحظوا أن أفريقيا حققت مكاسب إيجابية في مجال الحكم الجماعي والفردي في شكل مختلف المبادرات القارية والمتعددة الأطراف مثل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وعملية كيمبرلي.

34- غير أن هذه المبادرات تحتاج إلى توسيعها عبر أفريقيا وتعزيزها للاستجابة لاحتياجات أفريقيا الخاصة. ولاحظ الاجتماع أن أحد أهم الطرق لاستمرار الحكم الرشيد هو تحقيق الاعتماد على الذات من خلال التكامل الاقتصادي والسياسي عبر تعميق تكامل المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

35- وفي ختام النقاش، لاحظ الوزراء أن هناك حاجة إلى صياغة استراتيجيات لاستخراج الموارد توازن بين المصالح المحلية والوطنية وتعزز تقاسم الفوائد بين المجتمعات المعنية مباشرة باستغلال الموارد الطبيعية إلى جانب التركيز على التصنيع المحلي بالموارد المعدنية وتنمية سلسلة القيمة الضرورية للنمو والتنمية الاقتصاديين.

36- فيما يخص وضع استراتيجية صناعية قارية شاملة وتنفيذها بما في ذلك تمكين النمو الصناعي والمبادرة الإفريقية للتكنولوجيا والابتكار ومنبر الاستثمار وإقامة البنية التحتية للنوعية، تم إبراز النقاط التالية:

- صياغة استراتيجية لتنفيذ نظم منظمة التجارة الدولية و الاستلهام من ممارسات البلدان المتقدمة بغية الاستفادة منها إلى أقصى درجة.
- إشكالية حماية الملكية الفكرية كجزء كامل من استراتيجية التنمية الصناعية للقارة.
- تعزيز و تطوير قطاع الصناعة حسب خصوصيات كل بلد و كل إقليم.
- تعزيز دور القطاع الخاص في تنمية قطاع الصناعة.
- في إطار تنمية الموارد البشرية، ينبغي التخلي عن التركيز على عمالة الموظفين أصحاب الشهادات بغية تنمية الموارد البشرية ذات المهارة لدعم الصناعة و جلب الاستثمارات.
- تمت الإشارة إلى أن التعاقد الخارجي والاستعانة بالمصادر الخارجية من شأنهما المساعدة على تقاسم الموارد فيما بين البلدان ونقل التكنولوجيا.

- ضرورة الربط بين البرامج القصيرة والطويلة المدى.
- ضرورة استفادة البلدان الأفريقية من دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و الوكالات الأخرى ذات الصلة في تنفيذ هذه الاستراتيجية.
- ضرورة مراعاة الاستراتيجية للبرامج المستقبلية مثل برامج النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- ضرورة تعزيز البلدان لقدراتها الإنتاجية بغية تعزيز مواقفها التفاوضية.
- تعزيز الصناعات المتوسطة والصغيرة كمحرك للتصنيع.
- ضرورة إسهام البرلمانين في تخصيص الموارد لتنفيذ الاستراتيجية.

37- بعد ذلك، تم إصدار التوصيات التالية:

- إقامة قاعدة مشتركة لإدارة مواردنا وتقاسم الموارد الطبيعية والكفاءات والتجارب من أجل إنشاء صناعة إقليمية قادرة على التنافس على المستوى الدولي و الاستفادة من وفورات حجم الإنتاج. تعزيز التكامل بين البلدان و الأقاليم.
- تمت التوصية بالمبادرة المصرية حول المبادرة الأفريقية لنقل التكنولوجيا كأرضية لتصنيع أفريقيا و تعزيز نقل التكنولوجيا و الابتكار.
- تعزيز التبادلات فيما بين البلدان الأفريقية.
- دعوة الاتحاد الأفريقي إلى صياغة قوانين مرجعية حول المعادن على المستويين الإقليمي و القاري و مؤشرات للإدارة تكون بمثابة منهج للبلدان الأفريقية.
- دعوة الاتحاد الأفريقي إلى تنسيق ومواءمة السياسات الصناعية على المستويين الإقليمي و القاري من خلال الاعتماد على التجارب الناجحة في بعض البلدان الأفريقية.
- تحديد الأولويات في إنشاء البنى التحتية القاعدية للطاقة الكهربائية.

البند 6 من جدول الأعمال: بحث مشروع خطة العمل:

38- تم بحث وتعديل خطة العمل.

البند 7 من جدول الأعمال: بحث مشروع قرار الدورة الاستثنائية الأولى:

39- تم بحث مشروع القرار وإدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه.

البند 8 من جدول الأعمال: بحث مشروع إعلان القمة:

40- تم بحث وتعديل مشروع إعلان القمة.

البند 9 من جدول الأعمال: اعتماد التقرير/خطة العمل/القرار/مشروع إعلان القمة:

41- اعتمد المؤتمر التقرير وخطة العمل والقرار ومشروع إعلان القمة.

البند 10 من جدول الأعمال: موعد ومكان الدورة العادية الثامنة عشر لمؤتمر

الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة:

42- أكدت جمهورية جنوب أفريقيا من جديد عرضها استضافة الدورة العادية

الثامنة عشر لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة. وسيتم تحديد

التواريخ بعد المشاورات.

البند 11 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال:

43- لم تدرج أية مسألة تحت هذا البند.

البند 12 من جدول الأعمال: الجلسة الختامية:

44- أعلن وزير التجارة والصناعة لجنوب أفريقيا عن اختتام الاجتماع.



EX.CL/379 (XII)
ANNEX.1

مشروع إعلان
قمة الاتحاد الأفريقي
حول التنمية الصناعية في أفريقيا

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة
الدورة الاستثنائية الأولى
ميدراندا، جنوب أفريقيا، 24-27 سبتمبر 2007

الأصل: إنجليزي

EXT/MIN/CAMI/DECL.1 (I)

مشروع إعلان
قمة الاتحاد الأفريقي
حول التنمية الصناعية في أفريقيا

مشروع إعلان

قمة الاتحاد الأفريقي حول التنمية الصناعية في أفريقيا

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في الدورة العادية العاشرة لقمّتنا في..... يوم يناير 2008 حول موضوع التصنيع في أفريقيا:

إذ نذكر بالأهداف التي تم تحديدها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا والواردة في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد والخطة الإستراتيجية لمفوضية الإتحاد الأفريقي؛

إذ نؤكد من جديد على التزامنا بجعل القرن الحادي والعشرين قرنا للتغيير السريع في أفريقيا والسعي إلى القضاء على الفقر وتحسين ظروف معيشة شعوبنا بحلول عام 2015؛

وإدراكا منا بضرورة إيجاد حل لتناقضات الفقر المتفشي في أفريقيا على الرغم من الثروة الهائلة التي تزخر بها قارتنا من حيث الموارد الطبيعية؛

وإذ نعي الصلة القوية بين التصنيع والنمو الاقتصادي السريع والتنمية؛

وإذ نرغب في تحويل أفريقيا من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد صناعي قائم على القيمة المضافة؛

وإذ نلاحظ أنه على الرغم من الجهود المبذولة، فحصة أفريقيا من التصنيع العالمي لا تزال أقل من واحد في المائة؛

وإذ نأخذ في الاعتبار أيضا برنامج النيباد للتنمية الفضائية؛

إذ نحرص على استخلاص دروس مفيدة من تجارب القوى الصناعية الجديدة والناشئة؛

بموجبه:

نجيز خطة عمل الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين حول التنمية الصناعية في أفريقيا؛

ونتعهد بما يلي:

- التعجيل بمعدل التنمية الصناعية في أفريقيا وعلى وجه الخصوص تحويل الموارد البشرية إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية.
- تبني السياسات والبرامج الخاصة بمعالجة الموارد الطبيعية وإضافة قيمة أكبر في أفريقيا.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاسيما في المجالات المتعلقة بتنمية البنية التحتية الثقيلة.
- زيادة الاستثمار في العلم والتكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري مع التركيز على التدريب الفني بغية تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية الصناعية في أفريقيا.
- حشد الموارد ومقاسمة المعرفة والخبرة في مجال التكنولوجيا الصناعية وإدارة التخطيط والإنتاج.

- وضع الأطر القانونية والمؤسسية وتقويتها من أجل تعزيز المنشآت الصناعية الأفريقية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية.
- تعزيز مؤسسات ووكالات الأبحاث الصناعية والإنمائية الأفريقية وتشجيعها على وضع نهج وبرامج مبتكرة للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا.
- تشجيع الأفريقيين في المهجر على زيادة مساهماتهم في التنمية الصناعية في أفريقيا.
- التعجيل بإنشاء بنك الاستثمار الأفريقي وتعزيز أسواق المال الإقليمية والقارية الأفريقية.
- تحقيق مواءمة القوانين الأفريقية المتعلقة بالأعمال التجارية.
- اتخاذ التدابير اللازمة على الصعيد الوطني لتنفيذ خطة العمل.

نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء في التنمية اتخاذ التدابير الضرورية للتنفيذ الفعال لخطة العمل.

نؤكد مجددا التزامنا القوي بمبادئ الحكم الجيد، الديمقراطية، سيادة القانون، المساءلة، الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي وغيرها من الشروط التي تعتبر ضرورية للتنمية الصناعية المعجلة لبلداننا.

نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز الأسواق الإقليمية التي تعتبر ضرورية لتحقيق وفورات الحجم في إنتاج المنتجات الصناعية التنافسية في أفريقيا.

نتعهد بتنمية وتعزيز التعاون الصناعي والشراكة في أفريقيا مع الاقتصاديات الصناعية الناشئة في الجنوب بما يعود بمنافع متبادلة للجانبين،

نطلب من شركائنا في التنمية اعتماد سياسات وتدابير تشجع شركاتهم المتعددة الجنسيات على زيادة حجم الاستثمار في مجال المعالجة المحلية للموارد الطبيعية داخل القارة.

نطلب من الدول الأعضاء تسديد مساهماتها إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومن المجتمع الدولي تعزيز صلاحيات ووسائل اليونيدو حتى تتمكن من العمل كوكالة فعالة للتنمية الصناعية المعجلة في أفريقيا.

نطلب من اليونيدو تعزيز تواجدها في أفريقيا من خلال تنفيذ برنامج متوازن إقليمياً يركز بشكل أكبر على أفريقيا.

نكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الوكالات المعنية، بإعداد تقارير مرحلية عن وضع التصنيع في أفريقيا وتنفيذ خطة العمل كل سنتين وتقديمها للبحث من قبلنا.

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/379 (XII)

ANNEX.2

خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Téléphone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة
الدورة الاستثنائية الأولى
ميدراوند، جنوب أفريقيا، 24-27 سبتمبر 2007

الأصل: إنجليزي

EXT/MIN/PA (I)

خطة العمل
للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا

خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا

أولاً - خلفية:

-1 تعتبر أفريقيا المنطقة الأقل نمواً في العالم من حيث التصنيع. فحصتها من مخرجات الصناعة والصادرات المصنعة العالمية ضئيلة جداً. وتصل نسبة القيمة المضافة/إجمالي الناتج المحلي في مجال التصنيع إلى ما قيمته 20 بالمائة في عدد قليل من البلدان الأفريقية. وفي عدد كبير من البلدان الأفريقية، تصل مساهمة قطاع التصنيع في إجمالي الناتج المحلي إلى أقل من 15 بالمائة وتصل في بعض الحالات إلى أقل من 5 بالمائة. وترتكز مخرجات القطاع بشكل كبير على المنتجات التكنولوجية الضعيفة مثل الغذاء، الأنسجة والألبسة والأحذية وغيرها. ولا تزال معظم البلدان الأفريقية في حاجة إلى إشراكها، بأي شكل من الأشكال، في القطاع التكنولوجي المتوسط والطويل الأمد للتصنيع العالمي الذي تميز في السنوات الأخيرة بالديناميكية والنمو السريع. ويعتمد الاقتصاد الأفريقي بشكل كبير على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية وبالتالي فهو يعاني من المخاطر ذات الصلة بهذه التبعية. يجب أن تستفيد القارة من الفرص الجديدة التي تمنحها العولمة من خلال تحضير المؤسسات وصياغة السياسات بغية تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدراتها الابتكارية عن طريق قبول واقع التصنيع.

-2 ففي الحقيقة يعتبر التصنيع أساساً للنمو والتنمية الاقتصاديين. ويعكس بقاء أفريقيا المنطقة الأكثر فقراً في العالم حيث تضم 34 بلداً من بين الخمسين بلداً الأقل نمواً والتي تزداد فيها نسبة الفقر باستمرار، مستواها الضعيف في التصنيع وتهميشها فيما يخص الصناعة العالمية.

3- اتخذ رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون خلال السنوات الأخيرة عددا من المبادرات الهامة لمواجهة التحديات التي تفرضها التنمية والحد من تهميش أفريقيا في الاقتصاد والسياسة العالميين وإعلان القرن الواحد والعشرين قرن شعوب القارة. وقد تجسد ذلك في إنشاء الاتحاد الأفريقي واعتماد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا كبرنامج استراتيجي للاتحاد.

4- من بين الأهداف الأساسية للاتحاد وكما هو وارد في المادة 3 من قانونه التأسيسي توفير الشروط الضرورية التي تسمح لأفريقيا بلعب الدور المنوط بها في الاقتصاد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب تكامل الاقتصاديات الأفريقية وتشجيع التعاون في كافة مجالات النشاط البشري بغية رفع المستوى معيشة الشعوب الأفريقية. لقد أثبتت تجارب البلدان النامية في الشمال وبعض القوى الناشئة في الجنوب أنه لا يمكن لعب دور بناء في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى المعيشة لا على أساس صناعي غير متين. تحتاج أفريقيا إلى التعجيل بتنميتها الصناعية وتنويع اقتصادها لتتمكن من مواجهة تحديات التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الأفريقي.

5- تبرز هذه الوثيقة العناصر الأساسية لخطة العمل للتعجيل بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا. توفر الخطة إطارا قاريا لمعالجة الأسباب الجذرية للضعف الذي تعاني منه التنمية الصناعية في أفريقيا كما تأخذ في الاعتبار تجارب أفريقيا السابقة مع التصنيع وغناها بالموارد الطبيعية وعلى وجه الخصوص الموارد الزراعية إلى جانب بعض المبادرات الحديثة الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية. وخطة العمل مستمدة من عدة مصادر بما في ذلك التوصيات الصادرة عن سلسلة الاجتماعات التي نظمها الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تحضيراً لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة إلى جانب مدخلات سياسات واستراتيجيات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص وأصحاب المصالح الآخرين وخبراء الصناعة في الدول الأعضاء.

ثانياً- أهم الأولويات في عملية التعجيل بالتصنيع في أفريقيا:

- 6- هناك عدة أولويات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية والدولية لتعزيز التنمية الصناعية المنسجمة في أفريقيا ويشمل أهمها:
- (1) وضع سياسات تنويع الصادرات والمنتجات وإدارة الموارد الطبيعية والتنمية.
 - (2) تنمية البنية التحتية.
 - (3) تنمية رأس المال البشري والاستدامة والابتكار والعلم والتكنولوجيا.
 - (4) تطوير المعايير ومراعاتها.
 - (5) وضع أطر قانونية ومؤسسية ونظامية.
 - (6) تعبئة الموارد الطبيعية من أجل التنمية الصناعية.

يتعين تطوير وتنفيذ الأنشطة والتدابير الخاصة بتنمية الصناعة في أفريقيا على نحو فعال في كل مجال من المجالات ذات الأولوية المذكورة آنفا.

-7

تتخز أفريقيا بالموارد الطبيعية بما في ذلك كمية كبيرة من المعادن الصناعية والموارد الزراعية ولكنها ظلت فقيرة على الرغم من هذه الثروة من حيث الموارد ذلك لأن هذه الموارد تُصدر كمواد خام مع إضافة قيمة محلية ضئيلة إليها أو من دون تصنيعها محليا أو إضافة أية قيمة إليها إلى جانب أدنى قدر من المدخلات المحلية. ولقد عرض الاعتماد على المواد الأولية للبلدان الأفريقية الغنية بالموارد إلى تقلبات الأسواق العالمية ودورات رواج السلع وكسادها. في الوقت الذي ساهمت فيه الموارد الطبيعية الأفريقية في تعزيز النمو الصناعي وتحقيق الرفاهية في البلدان/ الأقاليم الأخرى، ظل الفقر في القارة مدقعا وبقي الاقتصاد ضعيفا من حيث الهياكل ويعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الأولي أي المعادن والزراعة.

إن التحدي الذي يواجه إفريقيا هو تحويل اقتصادها من اقتصاد يعتمد على الموارد إلى اقتصاد صناعي متنوع وذي حيوية. يجب أن توفر الموارد الطبيعية الثرية للقارة أساسا للتصنيع المعجل. ويجب استحداث وتنفيذ السياسات والإجراءات التي تساعد على الحصول على أكبر قدر من الإيرادات التي يدرها استغلال الموارد الطبيعية وذلك لتعزيز الاستثمار المطلوب للتنمية الصناعية وزيادة المعالجة المحلية والقيمة المضافة للموارد الطبيعية من أجل زيادة المدخلات المحلية في الإنتاج

8- يعتبر الاستثمار في البنية التحتية (الطاقة، الاتصالات، النقل، المياه، الخ..) مهما بالنسبة لتعزيز ودعم التنمية الصناعية في إفريقيا. يواجه إفريقيا إنعدام البنية التحتية الأساسية. على سبيل المثال، تعتبر الطاقة المطلوبة لتمكين النمو الصناعي غير كافية ومعدلات توصيل الكهرباء منخفضة بحيث لا تتجاوز 1% في بعض المناطق الريفية في أفريقيا. ويقدر أنه حسب الاتجاهات الحالية لإمدادات الطاقة، سوف يأخذ توصيل الكهرباء إلى بعض مناطق إفريقيا عقوداً من الزمن. ولا يمكن للقارة تسخير مزاياها النسبية في استخدام الموارد الطبيعية كحجر الزاوية للتنمية الصناعية وتحويل هذه المزايا إلى قدرة تنافسية ما لم يتوفر لديها قدر كاف من الطاقة وغيرها من أنواع البنية التحتية الأخرى. تعتمد القدرة التنافسية في إنتاج السلع الصناعية (السلع الاستهلاكية، الوسيطة، الرأسمالية، والتكنولوجيا ذات المستوى المنخفض والمتوسط والرفيع) على توفر بنية تحتية فعالة. ويجب منح الأولوية القصوى لتنمية البنية التحتية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية في إطار خطة العمل الإفريقية للتعجيل بالتنمية الصناعية.

9- يجب أن تستند التنمية الصناعية لأفريقيا إلى بناء القدرة البشرية: الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب. في إطار الاقتصاد العالمي الحالي القائم على المعرفة، أصبح التصنيع يقوده بصورة متزايدة، العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتعتبر القدرة على تنمية واكتساب وتكييف التكنولوجيات عنصراً رئيسياً للتنافس الفعال في السوق العالمية. ويمكن التعجيل بتصنيع إفريقيا فقط إذا كان ذلك قائماً على قاعدة تكنولوجية متينة. وعليه، يجب وضع وتنفيذ البرامج والسياسات لتعزيز القدرة العلمية والتكنولوجية والابتكارية للبلدان الأفريقية. ويجب أن تكون هناك تدفقات متواصلة

10- تشكل المعايير والالتزام مدخلات رئيسية لنجاح الصناعة التنموية الصناعية فى عالم تسود فيه العولمة. وتعتبر القدرة على الاستيفاء بالمعايير الدولية عنصرا رئيسيا للقدرة التنافسية العالمية. كما يعتبر بناء القدرات لتحسين وإثبات وضمان نوعية ومعايير المنتجات الصناعية مهما للاستفادة بفرص الوصول إلى السوق العالمية ودعم عملية التصنيع. لقد كان عجز البلدان الأفريقية عن الاستيفاء بمعايير الصرف الصحى والصحة النباتية والمعايير الفنية التى تحدها البلدان المتقدمة، حاجزا أمام استفادة السلع الأفريقية

11- يجب أن يكون وضع السياسة المناسبة ذات الصلة بالصناعة وإنشاء الأطر المؤسسية والتنظيمية المناسبة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية عنصرا رئيسيا لخطة العمل الأفريقية من أجل تعزيز التنمية الصناعية. وتشكل مثل هذه الأنظمة جزءا من البيئة المواتية التي هي ضرورية لقيام القطاعين المحلي والأجنبي بلعب الدور المتوقع منه في عملية التصنيع . لا بد من إنشاء آليات لتوفير الحوافز وخدمات الدعم في الصناعات الأفريقية وبناء قاعدة المهارات لتنمية واستيعاب ونشر وتكييف التكنولوجيا والحد من نفقات إنشاء الأعمال التجارية.

12- إن التمويل هو أيضا من المسائل الرئيسية لتعزيز التنمية الصناعية في إفريقيا. تجتذب إفريقيا حاليا قدرا ضئيلا فقط من التدفقات العالمية السريعة للاستثمار. ويذهب جلّ الاستثمار المحدود الذي تجتذبه القارة إلى عدد قليل من البلدان لاستخراج الموارد المعدنية. وعليه، يجب منح الأولوية القصوى لجعل إفريقيا قارة جذابة للاستثمار المحلي والأجنبي وإنشاء وتقوية المؤسسات المالية ومؤسسات رأس المال السوق في إطار خطة العمل الإفريقية للتعجيل بالتصنيع. ويتعين حشد أكبر قدر من موارد تمويل التنمية الصناعية أولا في أفريقيا. وسيشعل ذلك استخدام مصادر جديدة مثل

ثالثاً- تدابير وإجراءات محددة لتعزيز التنمية الصناعية لإفريقيا:

13- يتطلب التعجيل بتصنيع إفريقيا اعتماد وتنفيذ إجراءات وتدابير خاصة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية. ويتعين على الحكومات الوطنية، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، أن تكون في مقدمة عملية المبادرة إلى تنفيذ الأنشطة في الدول الأعضاء. ويجب أن تعمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية كوكلاء رئيسيين لتعزيز التصنيع على المستوى الإقليمي بينما يقوم الاتحاد الإفريقي وبرنامج الاستراتيجي - النيباد، بدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا وبنك التنمية الإفريقي، بلعب دور مناسب على المستوى القاري. سوف تتطلب تنمية إفريقيا صناعاتاً أيضاً تدابير تتخذ على المستوى الدولي وتشارك فيها منظمات دولية من أمثال اليونيدو والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وشركاء أفريقيا في التنمية. وفيما يلي التدابير والإجراءات المحددة المطلوبة لتعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا:

إجراءات تتخذ على المستوى الوطني:

- تعزيز الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد إلى جانب حكم الشركات: الإشتراك في الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التابعة للنيباد وتنفيذها بالإضافة إلى المساهمة في استقرار الاقتصاد الكلي والحكم الديمقراطي وسيادة القانون وتحقيق شفافية ومساءلة أكثر.

- صياغة واستبقاء سياسة استثمار ملائمة وداعمة للصناعة وخلق بيئة مؤسسية:
 - (1) وكالات للتنمية الصناعية وتشجيع الاستثمارات.
 - (2) الاستراتيجيات المشجعة للاستثمار المبنية على المعلومات حول توقعات وسلوكات المستثمرين كما هي وارادة في وكالة تشجيع الاستثمار الأفريقي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من جملة أمور أخرى.
 - (3) وكالات توحيد المعايير وضمان مراقبة وإثبات الجودة.
 - (4) آليات المشاورات والشراكات بين مؤسسات/جامعات العلم والتكنولوجيا وبين الحكومات والقطاع الخاص.
 - (5) وكالات تنمية الصناعات الصغيرة والريفية.
 - (6) وضع سياسات للقضاء على العراقيل البيروقراطية والإدارية التي تقف أمام التجارة والاستثمار.
 - (7) تبسيط القوانين الخاصة بالأعمال التجارية.
 - (8) إعادة هيكلة الصناعة وتحقيق الاستدامة وإضفاء المعايير الدولية على الشركات.

- دمج التصنيع في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.
- إدماج التصنيع في صياغة السياسات الإنمائية الوطنية وعلى وجه الخصوص في استراتيجيات الحد من الفقر.
- صياغة وتنفيذ سياسة صناعية مع منح الأولوية للاستفادة القصوى من استخدام قدرات الإنتاج والمدخلات المحلية

وإضافة القيمة إليها إلى جانب تصنيع الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلدان وتطوير الصناعات الصغيرة والريفية بما في ذلك القطاعات غير الرسمية والصناعات الوسيطة وصناعات السلع التي لها علاقات وطيدة مع قطاعات الاقتصاد الأخرى كمصادر يمكن لخلق فرص العمل.

- تحسين قوانين الاستثمار والمعادن لدعم التصنيع المحلي للموارد المعدنية.
- قيام البلدان الغنية بالمعادن بتخصيص جزء من الأرباح التي تجنيها من ارتفاع أسعار السلع للاستثمار في برامج/مشاريع تنويع الاقتصاد وتنمية الصناعة.
- دمج تنمية القطاع الخاص في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.
- تشجيع الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لتنمية البنية التحتية.
- تعزيز البحث والتنمية من خلال تخصيص 5% على الأقل من الميزانية الوطنية لهما أو على الأقل 1% من إجمالي الناتج المحلي.
- إنشاء/تعزيز مراكز تنمية وتكييف التكنولوجيا.
- رفع مستوى التكنولوجيات الحالية لجعل الصناعات أكثر إنتاجية وقدرة على المنافسة.
- تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وعلى وجه الخصوص في التعليم الفني والعلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير وتنمية إدارة المشاريع.

- إنشاء مرافق تدريب المديرين العاملين الفنيين والإداريين والماليين في الشركات.
- منح الحوافز للخبراء الأفريقيين في المهجر المختصين في العلم والتكنولوجيا من أجل المساهمة في التنمية الصناعية الوطنية.
- إقامة علاقات متينة بين الصناعة ومراكز التميز ومؤسسات البحث للعلم والتكنولوجيا الوطنية والإقليمية.
- دعم المؤسسات الناشئة لاستغلال نتائج المراكز الوطنية والإقليمية للبحوث والتنمية.
- تسهيل تدفق المواد والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا فيما بين الأقاليم وكذلك إنشاء مؤسسات صناعية عابرة للحدود للاستفادة من وفورات الحجم المحتملة في السوق الإقليمية.
- تشجيع الصناعات المسؤولة اجتماعيا.
- الاستفادة إلى درجة قصوى من الشراكات الأفريقية وبخاصة مع القوى الصناعية الجديدة والناشئة في الجنوب مجال التنمية ونقل التكنولوجيا لإقامة شركات صناعية مشتركة في أفريقيا وإتاحة فرص أكبر لوصول المنتجات المصنعة الأفريقية إلى الأسواق.
- إنشاء وتعزيز أسواق رؤوس الأموال والأسواق المالية لتحسين الأعمال التجارية وخاصة الصناعات الصغيرة الحجم والريفية.
- تعزيز قدرات التجارة والصناعة إلى جانب القدرة على التفاوض.
- صياغة سياسة لتحويل التكنولوجيا تشجع زيادة القيمة المضافة المحلية.
- إجراء الدراسات بما في ذلك الدراسات الصناعية وتحليل سلسلة القيم وإعداد برنامج متكامل للقطاع الصناعي.

إجراءات تتخذ على المستوى الإقليمي:

- تعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين.
- التنفيذ السريع لمشاريع البنية التحتية للنيباد والرامية إلى رفع قدرات الإنتاج والترابط الإقليمي البيئي والقاري.
- إعداد وتنفيذ استراتيجية صناعية إقليمية وممرات اقتصادية ممكنة تقوم على مبادرة التنمية الفضائية للنيباد بما في ذلك تعزيز وفورات الحجم والبنية التحتية القطاعية المتداخلة والاستثمار في الصناعة الثقيلة للاستفادة من الموارد الطبيعية للإقليم.
- تنفيذ العنصر الصناعي للنيباد والمبادرة الإفريقية للقدرة الإنتاجية.
- تسهيل إنشاء مؤسسات صناعية مشتركة عابرة للحدود والتجارة فيما بين الأقاليم.
- حشد الموارد من أجل إقامة البنى التحتية الإقليمية والصناعات الثقيلة وإنشاء صندوق التنمية الصناعية للبنية التحتية والصناعات الثقيلة.
- إنشاء وتعزيز الغرف التجارية والصناعية الإقليمية في إطار سلسلة القيمة.
- تعزيز التكامل الصناعي الإقليمي والروابط الأمامية والخلفية.
- تعزيز الأسواق الإقليمية للمالية ورؤوس الأموال.
- مراجعة ورفع مستوى المراكز التكنولوجية الإقليمية الموجودة.
- تعبئة الأفريقيين في المهجر في مجال العلم والتكنولوجيا من أجل تصميم وابتكار وتكييف القدرات التكنولوجية.
- تشجيع تبادل التجارب المتعلقة بالتكنولوجيا الصناعية.
- سد الفجوة الحالية في تنمية التكنولوجيا الإقليمية وتكييف البنى التحتية من خلال إنشاء مراكز التميز الإقليمية في العلوم والتكنولوجيا من أجل الإسراع بالاكشافات العلمية وإنتاج المعرفة وتطوير وابتكار

- إنشاء وتعزيز المراكز الإقليمية ومختبرات تحديد المعايير ومراقبة النوعية وإصدار الشهادات لمساعدة المنتجات الأفريقية في الاستيفاء بالنظم الفنية والمعايير الدولية والحيلولة دون إغراق السوق الإقليمية بالمنتجات الخطيرة وذات المستوى المنخفض.
- مساعدة الدول الأعضاء على رفع مستوى المهارات والقدرات من أجل التحكم في التكنولوجيات الجديدة.
- دعم إنشاء الحاضنات والمراكز التكنولوجية وتعزيز الأنشطة ذات الصلة.
- إنشاء مراكز للإنتاج النظيف.
- إنشاء مرصد إقليمي للمنافسة والعمالة.
- إنشاء مراكز لتكنولوجيا المعلومات.
- مواءمة السياسة الصناعية الوطنية.
- مواءمة قوانين الاستثمار.

إجراءات تتخذ على المستوى القاري:

- مواءمة السياسات والاستراتيجيات الصناعية الإقليمية.
- تعزيز أنظمة الابتكار الصناعي الإقليمي.
- وضع نموذج للاستثمار الأفريقي ومدونات التعدين.
- مواءمة قوانين الأعمال التجارية الأفريقية والاستثمار.
- دعم إنشاء مراكز تميز إقليمية في العلم والتكنولوجيا.

- إنشاء منظمة قارية للمعايير ومواءمة المعايير.
- إنشاء قاعدة بيانات ومنبر إلكتروني حول المتغيرات الحساسة من أجل التنمية الصناعية لأفريقيا (مثل الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا والتطبيق الصناعي الحديث والتكنولوجيا، على الموارد).
- اعتماد مبادرة أفريقية للابتكار التكنولوجي بما في ذلك إنشاء ما يلي:
 - 1- شبكة مراكز تصميم هندسي أفريقية/مراكز التميز.
 - 2- شبكة مراكز اختبار وإثبات أفريقية.
 - 3- شبكة مراكز خدمات دعم الأعمال التجارية الأفريقية.
 - 4- وشبكة مراكز مراعاة المسائل البيئية.
 - 5- شبكة مراكز تحويل التكنولوجيا/رؤساء الجامعات الأفريقية للابتكار.

- مراجعة دورية لوضع التصنيع في أفريقيا.
- إعداد تقرير إفريقي عن مستوى القدرة التنافسية الصناعية.
- تعبئة الدعم الفني والمالي الدولي من أجل تنفيذ خطة العمل الأفريقية لتصنيع أفريقيا.
- تطوير وتعزيز الشراكات الأفريقية مع الشركاء التقليديين من بلدان الشمال والقوى الناشئة من بلدان الجنوب من أجل التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا.
- تعزيز الملكية الفكرية باعتبارها أداة للتنمية الصناعية.
- إنشاء شبكات إفريقية للموردين والمتعاقدين الخارجيين تعتمد على الدراسات الاستقصائية التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والدراسات الأخرى.
- التعجيل بإنشاء بنك الاستثمار الأفريقي وتفعيله.

- دعم صياغة خطة عمل إفريقية للاستثمار تعتمد على الدراسات الاستقصائية التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والدراسات الأخرى.

الإجراءات التي تتخذ على المستوى الدولي:

- الدعم الفني والمالي من أجل بناء القدرات الصناعية المنتجة وإزالة العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- توفير حوافز الاستثمار وتقديم أنواع الدعم الأخرى للشركات الوطنية من أجل إنشاء شركات صناعية مشتركة وكذلك معالجة الموارد الطبيعية داخل أفريقيا والاستعانة بمصادر خارجية للمنتجات إلى الشركات في أفريقيا.
- تسهيل نقل التكنولوجيا إلى أفريقيا.
- تعزيز فرص وصول المنتجات المصنعة الأفريقية والخدمات ذات الصلة إلى الأسواق وعلى وجه الخصوص من خلال التعاون الجنوبي الجنوبي في مجالات تعزيز البحث وتحويل التكنولوجيا والاستثمار.
- منح أولوية أكبر للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف "منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية" من أجل التنمية الصناعية باعتبارها أحد دعائم تنمية إفريقيا.
- تعبئة المجتمع الدولي لدعم خطة العمل.

رابعا- آلية المتابعة:

- 14- يستدعي التعجيل بتصنيع أفريقيا التزام الدول الأعضاء وتعاونها على الصعيد الإقليمي والقاري والدعم من شركاء أفريقيا في التنمية من أجل التنفيذ الفعال للأنشطة والتدابير الواردة في الخطة.

15- كمتابعة للمبادئ الأساسية الواردة في خطة العمل، يتم وضع خطط وبرامج التنفيذ ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية. يتعين تنظيم اجتماعات وطنية وإقليمية بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني لوضع وتنفيذ الخطط بما في ذلك الأطر الزمنية والميزانيات وكذلك تحديد الفاعلين الرئيسيين.

16- على مستوى كل إقليم، يتم إنشاء فريق رفيع المستوى حول التنمية الصناعية المستدامة والتنوع يمثل رؤساء الدول والحكومات كآلية رئيسية لمراقبة التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل ورفع تقرير عن ذلك إلى قمة الاتحاد الأفريقي في كل سنتين.

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/379 (XII)
ANNEX.3

قرار الدورة الاستثنائية الأولى

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Téléphone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة
الدورة الاستثنائية الأولى
ميدراوند، جنوب أفريقيا، 24-27 سبتمبر 2007

الأصل: إنجليزي

EXT/MIN/RES. (I)

قرار
الدورة الاستثنائية الأولى

قرار الدورة الاستثنائية الأولى

نحن وزراء الصناعة الأفريقيين المجتمعين في الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمرنا المنعقدة في ميدراند، جنوب أفريقيا 27 سبتمبر 2007 بدعوة كريمة من حكومة جنوب أفريقيا.

نقر بأن المحيط الصناعي العالمي قد تغير تغييرا جذريا وأن معظم البلدان الأفريقية ظلت تتعرض للتهميش في عملية العولمة.

نقر أيضا بأن النمو الذي أدى إليه إزدهار السلع ليس مصدرا مستداما للتنمية الاقتصادية وإذ نعرب عن قلقنا من الاعتماد المفرط على المنتجات الأولية.

نشيد بقرار الاتحاد الأفريقي، تكريس قمتها الثامنة لرؤساء الدول والحكومات لمعالجة مركزية التنمية الصناعية المستدامة وتنويع الانتاج باعتباره أساس التنمية. **نستذكر** المقررات والتوصيات والقرارات الصادرة عن اجتماعاتنا السابقة ومؤتمرات الاتحاد الأفريقي/النيباد التي تناولت مسألة القدرة الانتاجية والتصنيع وخاصة الاعلان الذي اعتمدها في القاهرة، مصر في يونيو 2006.

نكرر التزاماتنا وتصريحاتنا المتضمنة في إعلان القاهرة 21 يونيو 2006 وخاصة تلك التي تشدد على حرصنا على القيام فرادى وجماعات بما يلي:

(1) تعزيز وتنويع قدرتنا الانتاجية وخاصة في مجال التصنيع وصناعات الخدمات.

(2) التغلب على العقبات الجانبية للتوريد.

(3) تنمية واستغلال وفورات الحجم عن طريق التكامل الإقليمي.

(4) تنمية واستغلال امكانات التصدير الخاصة بنا في منتجاتنا ريفية القيمة.

ندعم القيادات السياسية للاتحاد الأفريقي في عملية تحقيق الأهداف الواردة في مختلف برامج التنمية الصناعية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية والدولية.

نوصي رؤساء الدول والحكومات ببحث واعتماد خطة العمل خلال قمتهم الثامنة المقرر عقدها في يناير 2008 في أديس أبابا.

نثمن برنامج اليونيدو لدعم تنفيذ بعض جوانب خطة العمل ومنها ما يلي:

- رفع مستوى القدرة الانتاجية والتجارية.
- تعزيز الاستثمار وتسهيل وتعزيز الإدارة الاقتصادية.
- خلق فرص العمل المثمرة واللائقة والمستدامة للشباب.
- تعزيز أمن الطاقة وتمكين النمو الصناعي.
- تقوية الأنظمة الإقليمية للابتكار الصناعي.

ندعو الشركاء الآخرين في التنمية لوضع برامج مناسبة لدعم الجوانب ذات الصلة لخطة العمل طبقا لصلاحياتهم.

نعرب عن شكرنا لجمهورية جنوب أفريقيا حكومة وشعبا على كرم الضيافة وعلى جميع التسهيلات التي وضعت تحت تصرفنا والتي سهلت نجاح مداولاتنا.

اعتمد هذا القرار في ميدراوند، جنوب أفريقيا في 27 سبتمبر 2007

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2008

Report of the First Extraordinary Session of the AU Conference of Ministers of Industry (CAMI) 24 – 27 September 2007

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/3009>

Downloaded from African Union Common Repository